الشمول المالي والدفع الإلكتروني في العراق: التحديات والفرص
عنوان المداخلة: نمذجة قياسية لأثر الشمول المالي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 2004–2022

د. اولاد ابراهيم ليلى
ouladbrahim.laila@univ-ghardaia.edu.dz
جامعة غرداية(الجزائر)، محاضر أ، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبية ***EASFC***

د. دقيش جمال
djamal.dekkiche@ese-oran.dz
مدرسة العليا للاقتصاد وهران، محاضر أ، وهران (الجزائر)

أ.م.د. مهند خليفة عبيد
dr.muhannadkhalifa@uofallujah.edu.iq
جامعة الفلوجة، فلوجة (العراق)، أستاذ

ط. كرامي خديجة
krami.kha@gmail.com
جامعة غرداية، غرداية (الجزائر)

تأريخ أستلام البحث: ٢٠٢٥/١١/١ **تأريخ موافقة النشر: ٢٠٢٥/١١/٢٥**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على معدل البطالة (البعد الاجتماعي) في الجزائر خلال الفترة **(2004–2022)**، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)** لقياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل. اعتمدت الدراسة على منهجين: المنهج الوصفي لمسح الأدبيات النظرية حول الشمول المالي والتنمية الاجتماعية، والمنهج الكمي التطبيقي عبر بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي، مع توظيف أدوات إحصائية مثل اختبار الاستقرارية، اختبار الحدود للتكامل المشترك، نموذج الأجل الطويل، ومعادلة تصحيح الخطأ **(ECM)** وقد أظهرت النتائج أن العلاقة بين الشمول المالي و معدل البطالة (البعد الاجتماعي) ليست موحدة، حيث مثّل الائتمان الموجه للقطاع الخاص المتغير الأكثر تأثيرًا وبشكل معنوي على تحسين المؤشر الاجتماعي (معدل البطالة) في الأجل الطويل، بينما كان أثر فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي محدودًا وغير معنوي، مع وجود انعكاسات سلبية قصيرة الأجل للتغيرات المفاجئة في الائتمان. كما أكد معامل تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وسرعة عالية في العودة للتوازن بعد الاختلالات. وانطلاقًا من هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه السياسات المالية لخدمة الإدماج الاجتماعي، عبر رقمنة الخدمات المالية وتوسيعها نحو المناطق النائية، وتشجيع الدفع الإلكتروني والابتكار المالي، وتخفيض تكاليف المعاملات البنكية للفئات محدودة الدخل، إضافةً إلى تعزيز الثقافة المالية والشراكة بين القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجهة لخفض البطالة وتحسين الخدمات الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية الاجتماعية، الإدماج المالي، الجزائر

1. المقدمة:

1.1. التوطئة: تشهد الجزائر تحديات متزايدة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في بُعدها الاجتماعي، الذي يتأثر بشكل مباشر بمعدلات الفقر، البطالة، التفاوت الاجتماعي، وضعف تكافؤ الفرص. في ظل هذه التحديات، برز توجه متزايد نحو تعزيز الشمول المالي كأحد الأدوات الفعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك النساء، الشباب، وسكان المناطق الريفية. وفي هذا السياق، يثار تساؤل مهم

حول مدى قدرة الشمول المالي على الإسهام في تحسين المؤشرات الاجتماعية، وهل يمكن اعتباره أداة استراتيجية لدعم الإدماج الاجتماعي، والحد من الفجوات الاقتصادية داخل المجتمع. فإتاحة الخدمات المالية، كالحسابات البنكية، التمويل الصغير، التأمين والادخار، تمثل خطوة ضرورية نحو تمكين الأفراد اقتصاديًا، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر فاعلية. ورغم الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية، إلا أن الدراسات التي تناولت تأثير الشمول المالي على الأبعاد الاجتماعية، وخاصة في الحالة الجزائرية، لا تزال نادرة. كما أن جزءًا كبيرًا من الأدبيات السابقة اقتصر على تحليل العلاقة من منظور عام دون تخصيص البعد الاجتماعي، أو اعتمد على مناهج تحليلية لا تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الزمنية والديناميكية للعلاقة بين المتغيرات. من هنا، تظهر الحاجة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال دراسة العلاقة بين الشمول المالي والبعد الاجتماعي باستخدام أدوات تحليل قياسية حديثة، مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)**، الذي يتيح التمييز بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، ويمكّن من تحليل العلاقات في ظل وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المختلفة.

2.1.إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل حول مدى قدرة الشمول المالي، من خلال الائتمان البنكي والبنية التحتية للخدمات المالية، على التأثير في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004–2022). كما تسعى الدراسة إلى تحديد طبيعة هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج **ARDL.**

3.1. نموذج الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى يؤثر تطور الشمول المالي على تحقيق معدل البطالة (البعد الاجتماعي) في الجزائر خلال الفترة **2004–2022؟**

انطلاقًا من ذلك، صيغت الدراسة فرضيتها الرئيسية كما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية، في المدى القصير والطويل للشمول المالي على تحقيق البعد الاجتماعي (معدل البطالة) في الجزائر خلال الفترة **2004–2022؟**

البعد الاجتماعي، ممثلًا تم قياسه بمعدل البطالة (كنسبة من إجمالي القوى العاملة)، حيث يعد هذا المؤشر انعكاسًا لقدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة وتوفير فرص الشغل. ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالشمول المالي، إذ يساهم إدماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي في دعم المشاريع، وتشجيع النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تقليص معدلات البطالة.

ارتفاع هذا المؤشر يدل على ضعف في التوجه نحو السياسات الاجتماعية المستدامة. يرتبط بتحسين الشمول المالي من خلال إمكانية توجيه الموارد نحو استثمارات تعزز التنمية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة، مثل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الفئات المهمشة، وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية للمجتمعات ذات الدخل المنخفض.

الشكل رقم (01): النموذج الدراسة

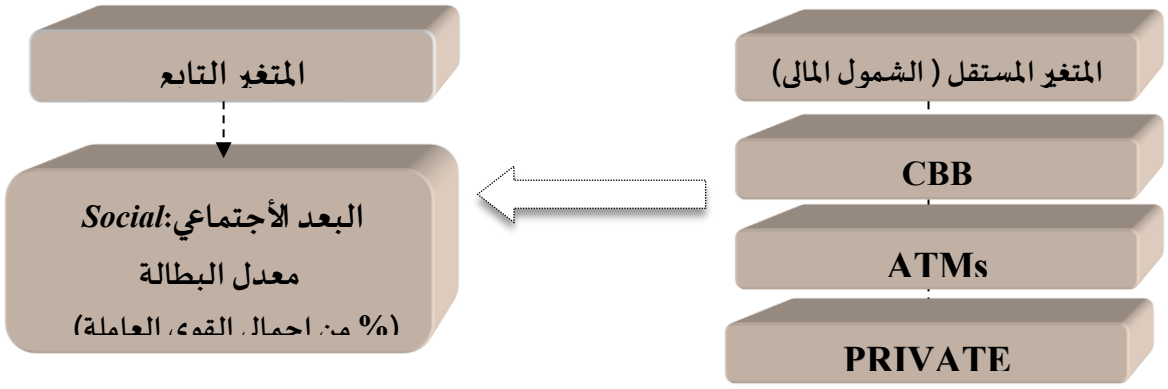

يهدف هذا التقسيم إلى فهم تأثير كل بُعد من أبعاد الشمول المالي بشكل دقيق على معدل البطاقة (البعد الاجتماعي)، بما يضمن بناء تحليل علمي معمق.

4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى معالجة فجوة واضحة في الأدبيات الاقتصادية الجزائرية، من خلال تحليل الأثر المحتمل لمؤشرات الشمول المالي (مثل نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات مصرفية، أو حجم القروض الممنوحة للأسر، وانتشار خدمات الدفع الإلكتروني) على معدل البطالة (البعد الاجتماعي) في الجزائر خلال الفترة **2004–2022.** وتستمد هذه الدراسة أهميتها النظرية من محاولتها الربط بين متغيرين غالبًا ما يُعالجان بصورة منفصلة في الأدبيات الاقتصادية: الشمول المالي و معدل البطالة (البعد الاجتماعي). كما تسعى إلى تقديم بُعد تطبيقي عملي يتمثل في تقديم مؤشرات كمية تساعد صانعي السياسات على وضع استراتيجيات مالية واجتماعية متكاملة، تضمن تحسين مؤشرات المساواة وتقليص الفوارق الاجتماعية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية في الجزائر.

5.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومستوى المساواة الاجتماعية في الجزائر للمدة **2004–2022**، وذلك من خلال توظيف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)** وتسعى الدراسة إلى تقدير أثر متغيرات مثل نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية، حجم القروض الممنوحة للأفراد، وانتشار الخدمات المالية الرسمية، على مؤشرات العدالة الاجتماعية، بهدف التحقق مما إذا كان تعزيز الشمول المالي يسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق مزيد من الإنصاف الاجتماعي، سواء على المدى القصير أو الطويل. كما ترمي الدراسة إلى تقديم نتائج كمية تدعم صناع القرار في صياغة سياسات مالية واجتماعية أكثر شمولًا .

6.1. منهجية الدراسة: سعيًا لمعالجة إشكالية الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واختبار صحة الفرضيات المطروحة، تم الاعتماد على منهجين متكاملين. أولًا، تم توظيف أسلوب الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، وذلك من خلال إجراء مسح شامل للأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الشمول المالي والمساواة الاجتماعية، بهدف بناء إطار مفاهيمي يساعد على الربط بين الأبعاد النظرية والتطبيقية. ثانيًا، تم اعتماد المنهج الاستقرائي باعتماد الاسلوب الكمي **(**في الجانب التطبيقي، وذلك باستخدام نموذج قياسي من نوع **ARDL**لقياس الأثر بين مؤشرات الشمول المالي و معدل البطالة (البعد الاجتماعي) في الجزائر خلال الفترة **2004–2022**، بما يسمح باختبار الفرضيات المطروحة وتفسير النتائج بشكل علمي ودقيق.

2. الاطار المفاهيمي للدراسة:

1.2. الشمول المالي: خلفية النظرية

1.1.2.مفهوم الشمول المالي: يعرف **صندوق النقد الدولي** الشمول المالي بأنه:**" جهود مخططة ومنظمة تهدف إلى جعل الخدمات المالية متاحة للجميع، وخاصة للمحرومين والفقراء".** (بوزيان، وافي، و سعيد، 2023، صفحة 684) تعريف **مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي** والذي ينص على أنه**: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".** (خميلي، 2022، صفحة 15) نستخلص من التعريفات السابقة عدة خصائص للشمول المالي، منها:

- **العموم:** يشمل جميع شرائح المجتمع بما في ذلك ذوو الدخل الحدود ؛
- **التنوع:** يقدم خدمات ومنتجات مالية متنوعة تلبي احتياجات فئات مختلفة ؛
- **السعر:** يوفر خدمات مالية بتكلفة منخفضة تتناسب مع قدرات مختلف فئات المجتمع ؛
- **الوقت:** يضمن توفر الخدمات والمنتجات المالية بشكل مستمر وعلى مدار العام

2.1.2. المؤشرات الشمول المالي: يمكن توضيح أهم مؤشرات قياس الشمول المالي، بناءً على الأبعاد السابقة، كما يلي:

جدول 01: مؤشرات قياس الشمول المالي

مؤشرات بعد الوصول	
عدد فروع المصارف لكل **100** ألف بالغ	عدد فروع المصارف لكل **1000**كم^2
عدد أجهزة الصراف الآلي**ATM** لكل **100**ألف بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي**ATM** لكل **1000**كم^2
عدد بطاقات الخصم (السحب الآلي) لكل **100** ألف بالغ	عدد محطات نقاط البيع (**pos**) لكل **100**ألف بالغ
مؤشرات بعد الإستخدام	
نسبة الأفراد والبالغين والشركات الذين يملكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية	
عدد المودعين لكل **1000** من البالغين أو عدد حسابات الإيداع لكل **1000** من البالغين	عدد المقترضين لكل **1000** من البالغين أو عدد القروض القائمة لكل **1000** من البالغين
مؤشرات بعد الجودة	
المعرفة المالية :نسبة مجموع إجابات الأسئلة الصحيحة للبالغين حول المفاهيم المالية الأساسية مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، الوهم النقدي، الغرض الرئيسي من التأمين، تنويع المخاطر	
تكلفة الإستخدام :متوسط تكلفة فتح حساب مصرفي جاري؛ متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية؛ متوسط تكلفة الإحتفاظ بحساب مصرفي جاري (الرسوم السنوية)	
متطلبات الشفافية :إجمالي معدل الدفع مقابل الإئتمان (تكاليف الأساسية بالإضافة إلى العمولة والرسوم والتأمين والضرائب)؛ الإفصاح عن المعلومات بإستخدام لغة سهلة؛ منع البنود أو الشروط المخفية؛ وجود نموذج لوصف الخدمات المالية المعقدة	

المصدر: (خلج، 2022)

3.1.2.تقييم الشمول المالي:

1.3.1.2. الآثار الإيجابية للشمول المالي: بين***Khan*** الأثار الإيجابية لاستراتيجية الشمول المالي من خلال ما يلي: (عبد الامير محمد علي، 2023، صفحة 145)

- تقلل المخاطر للأفراد الذين ليس لديهم خيار سوى حمل النقود وحماية الأموال المنتقلة من الجرائم المالية؛
- تقلل مخاطر وقوع الزبائن في فخ الديون قصيرة الأجل وباهضة الثمن؛
- توفر فرصة لتوطين ودائع مستقره في حالة عدم وجود مثل هذه الودائع المالية، حيث ان زيادة حجم واستقرار قاعدة الودائع في المصارف تقلل من الإعتماد على التمويل غير الأساسي والتي تكون أكثر تقلباً في الأزمات؛
- يساعد في سهولة الوصول إلى التمويل وجودة الخدمة التي يتلقاها الزبون من الشركات الصغيرة للمصارف وهي مفتاح للربحية والتحسن الإقتصادي وذلك لمرونة الحصول على الائتمان منخفض التكلفة.

1.3.1.2. تحديات (معوقات) الشمول المالي: هناك عدد من المعوقات التي تعرقل تعزيز الشمول المالي في البلدان النامية كما ما يأتي: (إبراهيم أحمد، 2023، صفحة 111)

- ضعف الإنتشار المصرفي، خصوصاً في المناطق الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛
- ضعف الثقة بالقطاع المالي والمصرفي ، بالإضافة إلى الإعتبارات الدينية والتي تحرم التعامل مع بعض الخدمات المالية والمصرفية التي فيها شبهة الربا المحرمة شرعاً؛
- تختلف البنية التحتية المالية، والمتعلقة بقواعد البيانات والتشريعات القانونية اللاّزمة لضمان العمل المصرفي؛

✍إرتفاع تكاليف الخدمات المالية والمتمثلة بالرسوم المرتفعة، والضمانات العينية المطلوبة للحصول على الخدمات المالية من القطاع المالي والمصرفي الرسمي؛

2.2. التنمية المستدامة:

1.2.2.مفهوم التنمية المستدامة:

يعرف **البنك الدولي** التنمية المستدامة بأنها**:" هي التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، وتعتبر التنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الاجل".** (نـــزاري ، مناع ، و بشر .، 2022، صفحة 77) ويعرف **المعهد الدولي للتنمية المستدامة IISD** على أنها**:" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".** (بلكوش و بلعربي، 2019، صفحة 372) تتمثل أهداف التنمية المستدامة حسب صندوق النقد العربي**2030** في الآتي: (عويطيل، اقنيبر ، و ابوسيف، 2020، صفحة 449)

☜**تحقيق نمو اقتصادي تقني:** يحافظ على رأس المال الطبيعي بما في ذلك الموارد الطبيعية والبيئية؛

☜**تحسين نوعية حياة للسكان**: من خلال التركيز على العلاقة بين الأنشطة البشرية والبيئة

☜ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

☜ تعزيز العدالة والمساواة، وتماسك المجتمع، وتطوير الدور المؤسسي وضمان استمراريته

2.2.2.أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة أبعاد أساسية، وهي كالتالي**:**

البعد الاقتصادي: يركز على ضمان تحقيق الرفاهية الإقتصادية لجميع أفراد المجتمع في مختلف الأوقات ويشمل تلبية الإجتياجات الأساسية: الأكل والسكن والتعلم وغيرها؛ (حفياني و كيبش، 2022، صفحة 667)

البعد البيئي: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البيئية،من خلال الحفاظ على الوسط الطبيعي والحيوي وضمان نقله بشكل سليم للأجيال القادمة؛ (كافي، 2017، صفحة 78)

البعد الاجتماعي: يتناول العلاقة بين الطبيعة والإنسان، يهدف إلى تحقيق الرفاهية وتحسين الرفاهية من خلال توفير الخدمات والصحية والتعليمية وتعزيز الأمن واحترام حقوق الإنسان. (طيب، 2015، صفحة 3)

3.2.2.متطلبات التنمية المستدامة: يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي: (شنافي و خوني، 2020، صفحة 75)

✧العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الإبتكار وتوظيف الملكات المحلية؛

✧سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الإستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها؛

✧التنمية الإقتصادية الرشيدة بتبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة؛

✧الحفاظ على البيئة بالإهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة؛ مع الدراسة بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة؛

✧الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية أي توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعية المشابهة؛

✧القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.

3.2. علاقة الشمول المالي بتحقيق المساواة الاجتماعية:

1.3.2. أهمية الشمول المالي بتحقيق المساواة الاجتماعية:

الشمول المالي والقضاء على الفقر: تشير بيانات البنك الدولي أن هناك ما بين وتعتبر مجموعة البنك الدولي، ان الشمول المالي يعد من أهم العوامل الرئيسية التي تحد من الفقر المقع، وتعزز الرخاء المشترك، ووصول الأشخاص إلى الخدمات المالية كالإئتمان والتأمين والإدخار مما يساعدهم على الإنفاق على التعليم والصحة ومواجهة الطوارئ غير المتوقعة وتحسين نوعية حياتهم عموماً، ولذلك أصبح الشمول المالي هدفاً عالمياً، وقد قطعات خطوات كبيرة نحو الشمول المالي، إذا حصل**1.2**مليار بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب بين عامين**2011**و**2017**. كما يقوم الشمول المالي بتعزيز الإدخار من خلال تراكم الأصول ومساعدة الفقراء على مواجهة الصدمات الإقتصادية وتلبية احتياجاتهم، وبالتالي قد يوفر طريق مهم للخروج من الفقر، ومن هنا نجد أن الفقراء والمستبعدون مالياً تكون عندهم القدرة على الإدخار وذلك من خلال توفير مبالغ نقدية صغيرة إذا توفر لهم الوصول إلى حسابات الإدخار الرسمية. (الجمل، 2022، الصفحات 422-423)

الشمول المالي وتحسين الصحة الجيدة والرفاه: تساعد المدفوعات والتمويل الرقمي في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية منخفضة الكثافة، ويتيح التمويل الرقمي للأسر التعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية. وعلى سبيل المثال، تتيح المدخرات الرقمية والتأمين للأسر مواجهة نفقات الرعاية الصحية غر المتوقعة. (شايب، 2022، صفحة 481)

الشمول المالي وتحقيق المساواة بين الجنسين: يعد سد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي أحد العوامل المساعدة في النمو الإقتصادي والحد من عدم المساواة وتطور الأعمال والإندماج الإجتماعي، حيث يساعد الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية واستخدامها على تعزيز مساهمة النساء والشركات التي تقودها النساء في النمو، وتجانس الإستهلاك، وخفض المخاطر المالية والتكاليف، وتوفير الامن، وزيادة معدلات الإدخار والاستثمار، وخلق فرص تجارية جديدة. وأيضاً يساعد توفير الائتمان الميسر للنساء على تنمية مشاريعهن الصغيرة والمتوسطة بشكل مستدام، ولكن من الملاحظ أن الشركات المملوكة للنساء عادة ما تكون عليها قيود في الائتمان، نظراً لأن نشاطها يتركز في قطاعات أقل ربحية وعادة ما تعمل في القطاع غير الرسمي، ومن هنا فإن الكثيرات من هؤلاء النساء ما يعتمدون على العائلة والأصدقاء لتنمية وتطوير أعمالهن وسد الفجوة الائتمانية. (عبد الامير محمد علي، 2023، صفحة 145)

2.3.2. دور الشمول المالي في تحقيق الأبعاد الإجتماعية للتنمية المستدامة: يرتبط البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة بالشمول المالي، إذ يجب على مقدمي الخدمات المالية التعامل مع المتعاملين مع البنوك بعناية واحترام ومعاملتهم بإنصاف، من خلال التسعير العادل للمنتجات والخدمات المالية الأساسية، وتجنيب التمييز العنصري أو التقييد العمري عند خدمة العملاء البنكيين بالإضافة إلى بذل جهد إضافي لخدمة العملاء الذين لديهم احتياجات مالية غير تقليدية. (دبوش و بيري، 2023، صفحة 165) وقد تم الإعتراف بالشمول المالي مؤخراً على الصعيد عالمي بوصفه مفتوحا للتنمية المستدامة لأن الوصول إلى الخدمات المالية يتيح إجراء المعاملات بطريقة فعالة وآمنة، ويساعد الفقراء على الخروج من دائرة الفقر من خلال منحهم فرصة للإستثمار، والعمل وإدارة المخاطر المالية في ظل ظروف عدم اليقين.

3. الاطار التطبيقي للدراسة:

1.3. مصادر جمع وقياس البيانات: بالنسبة لهذه الدراسة، فقد تم استخراج قيم المتغيرات المستقلة من تقارير بنك الجزائر المركزي، في حين تم الحصول على قيم المتغير التابع من بيانات البنك الدولي الخاصة بالجزائر. ويعرض الجدول أدناه المتغيرات المعتمدة ومصادر بياناتها.

الجدول 02: مصادر جمع بيانات متغيرات الدراسة

نوع المصدر	الجهة الإصدار	نوع المتغير	البعد	المقياس
مصدر أولي /وطني	بنك الجزائر**BA**	شمول المالي: المستقل **3** (بعد الوصول)	فروع البنوك التجارية **CBB**	كمي (**أرقام**)
مصدر أولي /وطني	بنك الجزائر**BA**	شمول المالي: المستقل **2** (بعد الوصول)	عدد الصراف الآلي **ATMs**	كمي (**أرقام**)
مصدر أولي/ وطني	بنك الجزائر**BA**	شمول المالي: المستقل **1** (بعد الاستخدام)	نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي **(DEPT)**	كمي(نسبة مئوية **%**)
مصدر أولي/ دولي	البنك الدولي **WB**	التنمية المستدامة : التابع **2** **(البعد الإجتماعي)**	معدل البطالة(**%** من اجمالي قوى العاملة) **(SOCLAL)**	كمي(نسبة مئوية **%**)

المصدر: من إعداد الباحثين

ويعرض الجدول رقم **(2)** الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في القياس، إلى جانب الترميز المعتمد لكل منها.

المتغير التابع: يعبر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (**SOCIAL**) في هذه الدراسة عن طريق معدل البطالة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة، وتم استخراج بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي (**WB**).

المتغير المستقل (الشمول المالي): تم تحديد أبعاد الشمول المالي بواسطة ثلاثة مؤشرات رئيسية:

- **عدد فروع البنوك التجارية (CBB):** يعكس هذا المؤشر انتشار المؤسسات المصرفية من خلال تسهيل وصول الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات في مختلف المناطق.
- **أجهزة الصراف الآلي (ATMs):** يعد مؤشر على تطور البنية التحتية، خصوصًا في مجال تقديم الخدمات المالية الإلكترونية.
- **نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (PRIVATE):** تم حساب هذا المتغير باستخدام الصيغة التالية:**PRIVATE = CP/GDP** ، ويعد مؤشرًا يعكس مدى كفاءة النظام المالي في تخصيص الموارد.

2.3. الأسلوب الاحصائي المستخدم في الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجية اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة **(ARDL)**، وهو النموذج الذي طوّره ***Pesaran (*2001)**، ويجمع بين خصائص كل من نموذج الانحدار الذاتي ونموذج فترات الإبطاء الموزعة. ويتميّز هذا النموذج بقدرته على استيعاب عدد كافٍ من فترات الإبطاء، مما يضمن دقة أكبر في التقدير وكفاءة إحصائية محسّنة.

ويُعد نموذج **ARDL** مناسبًا للعينات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو ما ينسجم مع طبيعة بيانات هذه الدراسة التي تشمل **18** مشاهدة سنوية تغطي الفترة **2004 – 2022**

من مميزات هذا النموذج أيضًا قدرته على تمييز تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يتيح تقدير العلاقة التكاملية بين المتغيرات في الأجلين ضمن نفس المعادلة، إضافةً إلى تحديد حجم واتجاه تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع عبر الزمن، مع إمكانية تقدير المعلمات الخاصة بكل أجل على حدة.

تعتمد هذه الدراسة في منهجيتها على مجموعة من الخطوات المنهجية المتكاملة، والتي تم تنفيذها على النحو التالي:

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:** من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة للتحقق من مدى استقرارية المتغيرات المدروسة؛
- **اختبار التكامل المشترك**: باستخدام اختبار الحدود ***(Bounds Test)*** للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛

- **تقدير نموذج الأجل الطويل:** يتم توظيف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)** لتقدير العلاقة طويلة الأجل؛

- **تقدير نموذج الأجل القصير**: من خلال صياغة نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)** المشتق من نموذج **ARDL** لتقدير ديناميكية العلاقة قصيرة الأجل؛

- **الاختبارات التشخيصية**: يتم إجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد من جودة النموذج المقدر وسلامته من المشكلات القياسية مثل الارتباط الذاتي وتغاير التباين.

3.3. مجالات الدراسة (المكاني، الزماني):

أ.المجال المكاني: يقتصر المجال المكاني للدراسة على دولة الجزائر، حيث تم التركيز على الاقتصاد الجزائري باعتباره نموذجًا لتحليل العلاقة بين تطور الشمول المالي وتحقيق المؤشر (البُعد) الإجتماعي. ويعود اختيار الجزائر إلى ما شهدته من إصلاحات مالية متعاقبة منذ بداية التسعينيات، خاصة مع تطبيق قانون النقد والقرض لسنة **1990** الذي شكّل نقطة تحوّل في بنية النظام المالي، وجعل البنوك محورًا رئيسيًا في تمويل الاقتصاد. وعليه، فإن تحليل الواقع المالي الجزائري يهدف إلى استكشاف مدى مساهمة هذه الإصلاحات في ترسيخ نظام مالي متطور يخدم البُعد الإجتماعي في الاقتصاد.

ب. المجال الزمني: تشمل الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام **2004** إلى غاية عام **2022**، وقد تم اختيار هذه الفترة نظرًا لما تميزت به من إصلاحات جوهرية وتطورات ملحوظة في القطاع المالي، خاصة فيما يتعلق بتوسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز استخدام الخدمات المالية الرسمية. وتأتي أهمية هذه المرحلة من انسجامها مع التوجهات الدولية والمحلية الرامية إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مما يجعلها إطارًا زمنيًا مناسبًا لتحليل مدى فاعلية السياسات المالية خلال هذه المرحلة.

4.3. توصيف النموذج ودراسة الاستقرارية

أ.إدارة بيانات الدراسة: أظهرت مراجعة بيانات كل من بنك الجزائر والبنك الدولي**(WB)** توفر سلسلة زمنية كاملة تمتد من عام **2004** حتى **2022**، خالية من القيم المفقودة، وتحتوي على جميع المتغيرات اللازمة للتحليل القياسي. وقد جهزت هذه البيانات في شكل سلاسل زمنية سنوية تغطي **19** سنة، مع الاعتماد أيضًا على البيانات المستسقاة من الموقع الرسمي لبنك الجزائر. وستستخدم هذه البيانات في التحليل الكمي من خلال البرنامج الإحصائي***EViews*** ، الإصدار **10**.

ب. قياس المتغيرات: في النموذج الثاني لهذه الدراسة، يُستخدم متغير مستقل رئيسي يعبر عن الشمول المالي بمكوناته الثلاثة، مقابل متغير تابع واحد يعكس البعد الاجتماعي حيث تقاس جميع المتغيرات بأسلوب كمي.

ويعرض الجدول رقم **(2)** الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في القياس، إلى جانب الترميز المعتمد لكل منها.

الجدول (03): ملخص الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في القياس

المتغير	البعد	الرمز	المقياس
بعد الاجتماعي	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	**SOCIAL**	كمي(نسبة مئوية **%**)
الشمول المالي	عدد فروع البنوك التجارية	**CBB**	كمي (**أرقام**)
	عدد أجهزة الصراف الآلي	**ATMs**	كمي (**أرقام**)
	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	**PRIVATE**	كمي(نسبة مئوية **%**)

المصدر: من إعداد الباحثين

المتغير التابع: يعبر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (**SOCIAL**) في هذه الدراسة عن طريق معدل البطالة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة، وتم استخراج بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي (**WB**).

المتغير المستقل (الشمول المالي): تم تحديد أبعاد الشمول المالي بواسطة ثلاثة مؤشرات رئيسية:

عدد فروع البنوك التجارية (CBB): يعكس هذا المؤشر انتشار المؤسسات المصرفية من خلال تسهيل وصول الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات في مختلف المناطق.

أجهزة الصراف الآلي (ATMs): يعد مؤشر على تطور البنية التحتية، خصوصًا في مجال تقديم الخدمات المالية الإلكترونية.

نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (PRIVATE): تم حساب هذا المتغير باستخدام الصيغة التالية:**PRIVATE = CP/GDP** ، ويعد مؤشرًا يعكس مدى كفاءة النظام المالي في تخصيص الموارد.

4.المتغيرات الوصفية: يرتكز التحليل الوصفي للمتغيرات على دراسة السمات الإحصائية الأساسية للسلاسل الزمنية محل الدراسة، من خلال احتساب مجموعة من المؤشرات، أبرزها المتوسط الحسابي، الوسيط والمنوال. ويتضمن هذا التحليل أيضاً فحص مدى توافق توزيع المتغيرات مع التوزيع الطبيعي، باستخدام معامل الالتواء***Skewness*** معامل التفلطح(***Kurtosis***) ، واختبار ***Jarque-Bera*** الذي يُستخدم لقياس مدى اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول (04): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	CBB	ATMS	GDPPRIVATE	SOCIAL
Mean	**1371.39**	**1803.94**	**0.18**	**12.05**
Median	**1404.50**	**1752.50**	**0.16**	**11.67**
Maximum	**1572.00**	**3074.00**	**0.26**	**17.65**
Minimum	**1061.00**	**290.00**	**0.11**	**9.82**
Std. Dev.	**158.84**	**911.64**	**0.05**	**2.14**
Skewness	**-0.56**	**-0.23**	**0.26**	**1.09**
Kurtosis	**2.19**	**1.82**	**1.51**	**3.64**
Jarque-Bera	**1.42**	**1.20**	**1.88**	**3.84**
Probability	**0.49**	**0.55**	**0.39**	**0.15**
Observations	**18**	**18**	**18**	**18**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات ***Eviews* 10**

بالنظر إلى متغيرات الشمول المالي الثلاثة(**CBB. PRIVATE.ATMS**)، يتضح أن **CBB**و **ATMs**يعكسان تطورًا في الوصول للخدمات المالية، لكن مع تباين ملحوظ في **ATMs** هذا التفاوت قد ينعكس على فرص الإدماج المالي للأفراد، وبالتالي على مؤشرات العدالة الاجتماعية مثل معدلات البطالة. فمتغير **CBB** يُظهر توزيعًا قريبًا من التماثل مع تشتت معتدل، في حين أن **ATMs** يُظهر توزيعًا غير متوازن مع قيم قصوى بعيدة، ما يشير إلى تفاوت جغرافي أو زمني في التوسع الرقمي. من جهة أخرى، يظهر **PRIVATE** استقرارًا نسبيًا، مما قد يشير إلى بطء تدفق التمويل نحو المبادرات الاقتصادية الفردية التي قد تؤثر على التوظيف. أما المتغير الاجتماعي(**SOCIAL**)، فقد سجل أعلى متوسط **(12.05)** بين المتغيرات التابعة، مع تشتت معتدل **(2.14)**، وتوزيع غير طبيعي (التواء موجب= **1.09**، تلفطح = **3.64**)، مما يشير إلى وجود قيم بطالة مرتفعة في بعض الفترات. هذا يبرز أهمية دمج أدوات الشمول المالي كوسيلة لتعزيز الإدماج الاجتماعي وتقليص معدلات البطالة، خاصةً في المناطق ذات التغطية المصرفية الضعيفة.

5. اختبار الاستقرارية واختيار فترة الابطاء المثلى

أ. مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات: تستخدم مصفوفة الارتباط لتحليل العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال معامل بيرسون***(Pearson)*** ، الذي تتراوح قيمه بين -1 و+**1**،حيث تشير القيم القريبة من ±**1** إلى علاقة خطية قوية، بينما تعكس القيم القريبة من الصفر علاقة ضعيفة أو غير موجودة. في هذا الإطار، يُمثّل المتغير ***SOCIAL*** البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بوصفه المتغير التابع، في حين تشير المتغيرات**PRIVATE، ATMS، CBB**إلى مكونات الشمول المالي كمتغيرات مستقلة.

الجدول (05): مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

	SOCIAL	ATMS	CBB	PRIVATE
SOCIAL	1			
ATMS	-0.26	1		
CBB	-0.37	0.34	1	
PRIVATE	-0.13	0.33	0.22	1

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات ***Eviews*** **10**

العلاقة بين البعد الاجتماعي (SOCIAL) للتنمية المستدامة وبقية المتغيرات:

- **العلاقة بين (SOCIAL) مع (ATMS)**: يظهر ارتباط سلبي ضعيف بقيمة **0.26–**، يشير هذا إلى وجود علاقة عكسية طفيفة، فزيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي قد لا يكون لها تأثير إيجابي مباشر على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أو قد ترتبط بعوامل أخرى تحد من الأثر الإيجابي المتوقع.

- **العلاقة بين (SOCIAL) مع(CBB)**: يوجد ارتباط سلبي معتدل بقيمة **0.37–**هذا يعكس علاقة عكسية بين توسع فروع البنوك التجارية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. قد يعني ذلك أن الزيادة في عدد الفروع لا تنعكس بالضرورة في تحسن الجوانب الاجتماعية، أو أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرًا على هذا البعد.

- **العلاقة بين (SOCIAL) معPRIVATE:** يلاحظ ارتباط سلبي ضعيف بقيمة **0.13–**هذا الارتباط يشير إلى أن الزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد لا تساهم بشكل مباشر أو قوي في تحسين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، أو أن هناك عوامل وسيطة تؤثر على هذه العلاقة.

العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي PRIVATE، ATMS،CBB: تم توضيحها في النموذج الأول للدراسة.

شير نتائج مصفوفة الارتباط إلى ضعف العلاقات الخطية بين المتغير التابع**SOCIAL**والمتغيرات المستقلة الأخرى هذا يستدعي استخدام نماذج قياسية أكثر تطورًا، مثل النماذج الديناميكية أو اختبارات التكامل المشترك، من أجل التحقق من العلاقات السببية طويلة الأجل بدلاً من الاعتماد فقط على الارتباطات الساكنة.من ناحية أخرى، تُظهر المصفوفة أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة نفسها، لا تتجاوز**0.80** وهو ما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد ارتباط خطي***Multicollinearity***شديدة، وبالتالي فإن إدراج هذه المتغيرات ضمن نموذج قياسي لاحقًا لا يُتوقع أن يسبب تشوهًا في التقديرات أو ضعفًا في دقة النتائج التفسيرية للنموذج.

6. اختبار الاستقرارية واختيار فترة الابطاء المثلى:

1.6. اختبار الاستقرارية: في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(**ARDL**)لا يشرط تجانس درجات تكامل السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات، غير أن من المهم التأكد من أن أياً منها لا يتجاوز درجة التكامل الأولى، أي أن جميع السلاسل يجب أن تكون مندمجة من الدرجة صفر **I(0)** أو من الدرجة الأولى**I(1)** دون وجود أي متغير مدمج من الدرجة الثانية**I(2)**. وبناءً على ذلك،

تم استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع ***(Augmented Dickey–Fuller - ADF)*** لتحديد مستوى تكامل كل سلسلة زمنية ضمن الدراسة.

الجدول (06): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

Variables	Level			First Difference		
	Const & Trend	Constant	None	Const & Trend	Constant	None
CBB	**0.6003**	**0.1245**	**0.9999**	**0.002**	**0.0477**	**0.0455**
ATMS	**0.3681**	**0.9657**	**0.9999**	**0.2156**	**0.0522**	**0.4378**
PRIVATE	**0.956**	**0.5329**	**0.7721**	**0.1564**	**0.0692**	**0.0056**
SOCIAL	**0.1381**	**0.2226**	**0.1624**	**0.0047**	**0.0035**	**0.0002**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات ***Eviews* 10**

أُجري اختبار ديكي–فولر الموسع **(ADF)** لقياس استقرارية سلسلة **ENV**، وذلك عبر ثلاثة اختبارات مختلفة (مع الثابت والاتجاه، مع الثابت فقط، بدون ثابت أو اتجاه)، وذلك في المستوى والفرق الأول.

تحليل نتائج اختبار الاستقرارية في المستوى (Level): أظهرت نتائج الاختبار أن سلسلة المتغير **SOC** غير مستقرة في مستواها الأصلي، حيث كانت القيم الاحتمالية مرتفعة في جميع الاختبارات: (مع الثابت والاتجاه: **0.4215**)، (مع الثابت فقط: **0.1123**)، (بدون ثابت أو اتجاه: **0.0389**)

و هذا يعني أن المتغيرات **CBB**و **ATMS**و **PRIVATE**و **SOCIAL**كانت غير مستقرة في شكلها الأصلي، إلا أنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، أي أنها **متكاملة من الدرجة الأولى.I(1)**

تُعد هذه النتيجة مهمة من حيث بناء النموذج القياسي، إذ تسمح بالانتقال إلى **اختبار التكامل المشترك** لتحري وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، خصوصًا باستخدام منهجية **ARDL**التي تتوافق مع حالات دمج المتغيرات من الدرجة 0 و1 دون تجاوز الدرجة الأول

ورغم أن القيمة الاحتمالية في الاختبار الثالث (بدون ثابت أو اتجاه) تبدو أقل من 5%، إلا أن باقي الاختبارات لم تحقق الدلالة الإحصائية المطلوبة، مما يجعل الحكم على استقرارية المتغير في المستوى غير حاسم بشكل كاف، ويدعم تصنيفه كسلسلة غير ساكنة في المستوى (I(1)).

2.6. اختيار فترة الابطاء المثلى: في الخطوة الأولى من تطبيق نموذج **ARDL**، يتم تحديد درجات التأخير الملائمة للمعادلة رقم **(1)** من خلال تقدير نماذج **ARDL** المختلفة الاعتماد على معيار أكابيك **(AIC)** كمعيار لاختيار النموذج الأمثل. يوضح الجدول رقم**(06)** قيم **AIC** لأفضل **20** نموذجًا تم تقديرها من أصل **12,500** نموذج تم اختبارها لمجموعات مختلفة من درجات التأخير. وقد أظهرت النتائج أن نموذج**ARDL (1,0,2,1)** هو الأكثر ملاءمة، حيث حقق أقل قيمة في معيار **AIC**.

الجدول رقم (07): أفضل 20 نموذج حسب معاير(AIC)

Model	*LogL*	*AIC*	*BIC*	*HQ*	*Adj. R-sq*	*Specification*
6	-19.434220	3.227555	3.619656	3.266531	0.455269	ARDL(1, 2, 1, 0)
25	-20.653771	3.253385	3.596473	3.287488	0.434105	ARDL(1, 0, 0, 2)
7	-18.710932	3.260110	3.701223	3.303957	0.437167	ARDL(1, 2, 0, 2)
9	-20.895468	3.281820	3.624908	3.315923	0.417783	ARDL(1, 2, 0, 0)
22	-19.916104	3.284248	3.676348	3.323223	0.423495	ARDL(1, 0, 1, 2)
27	-22.931417	3.286049	3.531112	3.310409	0.383508	ARDL(1, 0, 0, 0)
19	-19.135719	3.310085	3.751197	3.353932	0.408325	ARDL(1, 0, 2, 2)
3	-19.222413	3.320284	3.761397	3.364131	0.402259	ARDL(1, 2, 2, 0)
16	-20.341995	3.334352	3.726453	3.373328	0.393873	ARDL(1, 1, 0, 2)
26	-22.354250	3.335794	3.629869	3.365026	0.371614	ARDL(1, 0, 0, 1)
5	-19.432569	3.345008	3.786121	3.388856	0.387296	ARDL(1, 2, 1, 1)
8	-20.671618	3.373131	3.765232	3.412107	0.369906	ARDL(1, 2, 0, 1)
4	-18.703896	3.376929	3.867054	3.425648	0.357295	ARDL(1, 2, 1, 2)
13	-19.812815	3.389743	3.830856	3.433590	0.359265	ARDL(1, 1, 1, 2)
24	-22.878502	3.397471	3.691546	3.426703	0.331637	ARDL(1, 0, 1, 0)
18	-22.914505	3.401706	3.695782	3.430938	0.328800	ARDL(1, 1, 0, 0)
12	-21.009964	3.412937	3.805037	3.451913	0.344319	ARDL(1, 1, 2, 0)
10	-19.057177	3.418491	3.908617	3.467211	0.330019	ARDL(1, 1, 2, 2)
2	-19.218340	3.437452	3.927577	3.486171	0.317195	ARDL(1, 2, 2, 1)
17	-22.333481	3.450998	3.794086	3.485101	0.310462	ARDL(1, 1, 0, 1)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات ***Eviews* 10**

في الخطوة الأولى من تطبيق نموذج(**ARDL**)يتم تحديد درجات التأخير الملائمة للمعادلة رقم **(1)** من خلال تقدير نماذج(**ARDL**)المختلفة والاعتماد على معايير المعلومات مثل معيار أكاييك(**AIC**) معيار شوارتز البيزي(**BIC**)، ومعيار هانن-كوينب(**HQ**)الإضافة إلى معامل التحديد المعدل***Adjusted R-squared*** يوضح الجدول المقدم قيم هذه المعايير لأفضل النماذج المقدرة.من خلال استعراض الجدول، يتبين أن **النموذج رقم 6(1 ,2,1,0)ARDL** هو الأنسب للاعتماد عليه. فقد حقق هذا النموذج أدنى قيمة لمعيار**AIC**بمقدار **3.227555**، بالإضافة إلى أعلى قيمة لمعامل التحديد المعدل بلغت **0.455269**هذه النتائج تعكس قدرة تفسيرية عالية للنموذج مع الحفاظ على بساطة ملائمة. يظهر هذا النموذج توازنًا جيدًا بين جودة الملاءمة وتعقيد التكوين من حيث عدد التأخيرات المستخدمة، وهو ما يسهم في تقليل احتمالية الإفراط في التخصيص(***overfitting***)بناءً عليه، يعد نموذج **ARDL (1, 2, 1, 0)** الاختيار الأمثل للمتابعة في التحليل الديناميكي للعلاقة بين المتغيرات المدروسة.

7. النتائج والمناقشة

1.7. تقدير نموذج الدراسة: لصياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(UECM)** ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (**ARDL**)، يتم التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام مزيج من الفروق الأولى والتأخيرات الزمنية للقيم الأصلية للمتغيرات. يهدف هذا النهج إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل على حد سواء، مما يسمح بتقييم ديناميكيات التكيف نحو التوازن طويل الأجل. ويكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta \mathbf{SOCIAL}_t = \boldsymbol{\gamma_0} + \sum_{i=1}^{p} \boldsymbol{\gamma_{1i}}\, \Delta \mathbf{SOCIAL}_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} \boldsymbol{\gamma_{2i}}\, \Delta \mathbf{CBB}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \boldsymbol{\gamma_{3i}}\, \Delta \mathbf{ATMS}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \boldsymbol{\gamma_{4i}}\, \Delta \mathbf{PRIVATE}_{t-i} + \boldsymbol{\psi_1} \mathbf{SOCIAL}_{t-1} + \boldsymbol{\psi_2} \mathbf{CBB}_{t-1} + \boldsymbol{\psi_3} \mathbf{TMS}_{t-1} + \boldsymbol{\psi_4} \mathbf{PRIVATE}_{t-1} + \boldsymbol{\varepsilon_{2t}} \qquad (2)$$

حيث:

- Δ: تشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات، وهي تمثل التأثيرات قصيرة الأجل.
- **q1,q2,q3**: تمثل التباطؤ (عدد الفترات السابقة) للمتغيرات التابعة والمستقلة، ويتم تحديدها وفق معايير مثل **AIC** أو **SBC**.
- $\boldsymbol{\gamma_0}$: الثابت (الحد الابتدائي) في النموذج.
- $\boldsymbol{\varepsilon_{2t}}$: الخطأ العشوائي.
- المعاملات $\boldsymbol{\psi_i}$: تمثل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

أ. **اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود *(F-Bounds Test)* :** تستخدم الفرضيات الصفرية والبديلة التالية لإجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك:

$$\begin{cases} H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = \delta_6 = 0 \\ H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq \delta_6 \neq 0 \end{cases}$$

تشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. ويستخدم اختبار حدود **ARDL** لحساب إحصائية **F** لتقييم دلالة المعاملات المبطأة للمتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

يتم حساب إحصائية**F**لتقييم دلالة المعاملات المبطأة للمتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد يعتمد هذا الاختبار على مقارنة إحصائية**F**بقيمتين حرجتين: حد أدنى يفترض أن جميع المتغيرات مستقرة من المستوى**(I(0))** ، وحد أعلى يفترض أن جميع المتغيرات غير مستقرة وتستقر عند الفرق الأول**(I(1))** .

- ✓ إذا تجاوزت قيمة إحصائية **F**الحد الأعلى، ترفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى وجود تكامل مشترك.
- ✓ إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى، فلا ترفض الفرضية الصفرية، مما يعني غياب علاقة طويلة الأجل.
- ✓ أما إذا وقعت قيمة إحصائية **F**بين الحدين، فيكون الحكم غير حاسم، وتصبح هناك حاجة لاختبارات إضافية لتحديد درجات تكامل المتغيرات بشكل دقيق قبل إصدار استنتاج نهائي

الجدول (08): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود*(F-Bounds Test)*

F-Bounds Test			*Null Hypothesis: No levels relationship*	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	**3.320865**	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات ***Eviews 10***

تبرز نتائج جدول اختبار الحدود ***(F-Bounds Test)*** وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الأجل) بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت قيمة إحصائية**F** نحو **3.320865.**وبمقارنة هذه القيمة بالقيم الحرجة عند مختلف مستويات الدلالة ومع مراعاة أن عدد المتغيرات المستقلة في النموذج هو(k = 3) ، نلاحظ أن القيمة المحسوبة تفوق القيمة الحدية الدنيا**I(0)**عند مستوى دلالة **10% (2.37)** و**5% (2.79)**، لكنها لا تتجاوز بوضوح القيمة الحدية العليا**I(1)**إلا عند مستوى **10%** فقط، حيث تقع القيمة**I(1)**عند **3.2**، بينما القيمة المحسوبة هي **3.320865**، أي أنها تتجاوز هذا الحد بشكل طفيف. وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن هناك أدلة معتدلة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، خصوصًا عند مستوى الدلالة **10%**. إلا أن عدم تجاوز القيمة المحسوبة للحد الأعلى**I(1)** عند مستويات دلالة أدنى (**5%** و**1%**) يجعل القرار بشأن رفض فرضية العدم أكثر تحفظًا. وبالتالي، تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل ولكن بدرجة ثقة محدودة، وهو ما يستدعي توخي الحذر عند تفسير النتائج والاعتماد على اختبارات تكميلية أو إضافية لتعزيز الاستنتاجات

ب. الاختبارات التشخيصية (اختبارات ملائمة النموذج): لتأكيد صلاحية وموثوقية النتائج التي تم التوصل إليها، أجريت مجموعة من الاختبارات التشخيصية الشاملة على النموذج المقدر، شملت هذه الاختبارات تقييم جودة النموذج، وطبيعية توزيع البواقي، والارتباط التسلسلي للبواقي، وتجانس تباينها، بالإضافة إلى اختبارات استقرار معلمات النموذج. وتظهر النتائج أن النموذج المقدر يتوافق مع المتطلبات التالية:

- لا يوجد ارتباط ذاتي في الأخطاء، يشير ذلك إلى استقلالية الأخطاء العشوائية، حيث كانت قيمة**P** لاختبار الارتباط الذاتي أكبر من **0.05**؛
- تباين الأخطاء ثابت تجانس التباين، فقد تجاوزت قيمة**P** لاختبار تجانس التباين **0.05.**
- تقع منحنيات **CUSUM** و**CUSUM-*Square*** ضمن الحدود الحرجة، مما يدل على استقرار معلمات النموذج عبر العينة بأكملها

ت. جودة النموذج: لتقييم مدى جودة النموذج، يجب مقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدّرة، كما يتضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (01): جودة النموذج

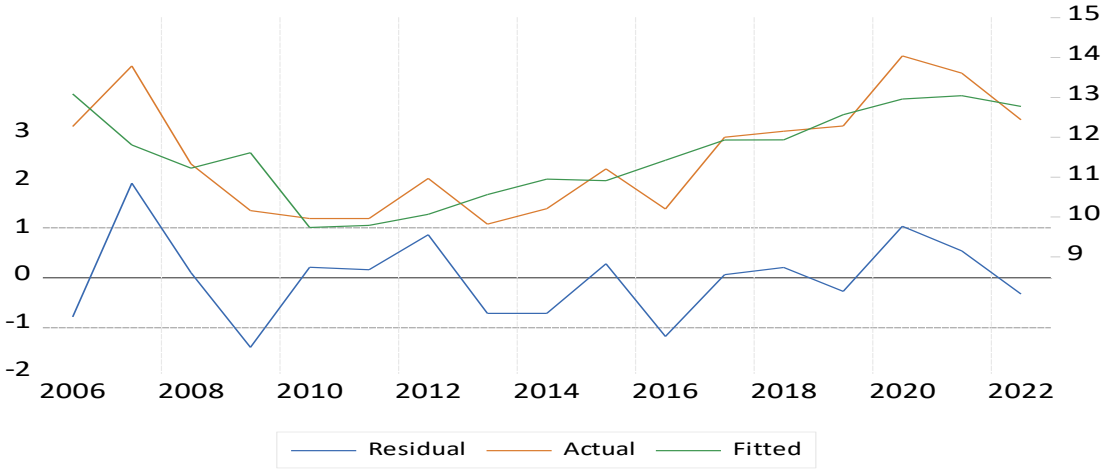

المصدر: مخرجات *Eviews 10*

يظهر الشكل البياني توافقا كبيراً بين القيم المقدرة والقيم الفعلية، مما يدل بوضوح على الدقة العالية للنموذج وجودته في تمثيل البيانات. هذا التلاؤم القوي يجعله أداة موثوقة يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتحليل النتائج.

ث. اختبار التوزيع الطبيعي: قمنا بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للتحقق من مدى اتساق البيانات مع الفرضية الأساسية للتحليل.

الشكل رقم (02): اختبار التوزيع الطبيعي

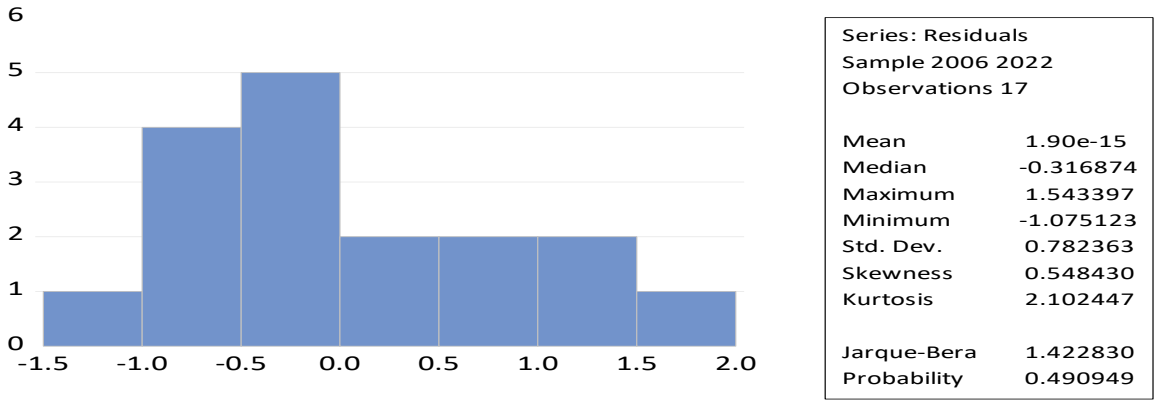

المصدر: مخرجات *Eviews 10*

من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ ان سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت احتمالية الاختبار **(0.4909)** اكبر تماما من **0.05.**

ج. اختبار الترابط التسلسلي لبواقي النموذج: لضمان مصداقية نتائج النموذج، تم فحص استقلالية البواقي والتأكد من غياب الارتباط الذاتي بينها، وذلك من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: *Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags*			
F-statistic	1.127396	*Prob. F*(2,7)	0.3763
ObsR-squared	4.141796	*Prob. Chi-Square*(2)	0.1261

المصدر: مخرجات ***Eviews 10***

تظهر نتائج الجدول رقم**(10)** اختبار ***Breusch-Godfrey*** لعدم وجود ارتباط تسلسلي (قيمة **F** الاحتمالية **0.3763**وقيمة ***Chi-Square*** الاحتمالية **(0.1261)** عدم وجود دليل إحصائي كافٍ لرفض فرضية العدم، مما يؤكد خلو بواقي النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، وهو ما يدعم كفاءة النموذج وموثوقيته دون الحاجة لإعادة تحديده.

ح. اختبار تجانس تباين سلسلة البواقي: لمعالجة احتمال وجود مشكلة تغاير التباين في سلسلة الأخطاء، تم إجراء اختبار**ARCH**كما يلي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار شرط تجانس تباين حدو الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.430077	*Prob. F*(1,14)	0.2516
ObsR-squared	1.482898	*Prob. Chi-Square*(1)	0.2233

المصدر: مخرجات ***Eviews 10***

تُظهر نتائج اختبار **ARCH** لتجانس التباين في بواقي النموذج أن القيمة الاحتمالية للإحصاء**(F=0.2516)** ولإحصائية مربع **R** الموزونة **(0.2233)** تتجاوز مستوى الدلالة المعتاد **(0.05)**، مما يدل على عدم وجود أدلة كافية لرفض فرضية العدم القائلة بتجانس التباين. وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة التباين غير المتجانس ***(Heteroskedasticity)***، مما يعزز موثوقية النتائج ودقة تقديرات النموذج دون الحاجة إلى تطبيق تصحيحات إحصائية لمعالجة هذه المشكلة.

خ. نتائج اختبار *CUSUM of squares* واختبار CUSUM:بهدف التحقق من ثبات معلمات النموذج على المدى الزمني، تم تطبيق كل من اختباري **CUSUM** و**CUSUM *of Squares*** وكانت النتائج على النحو الآتي:

الشكل رقم (03): نتائج اختبار CUSUM

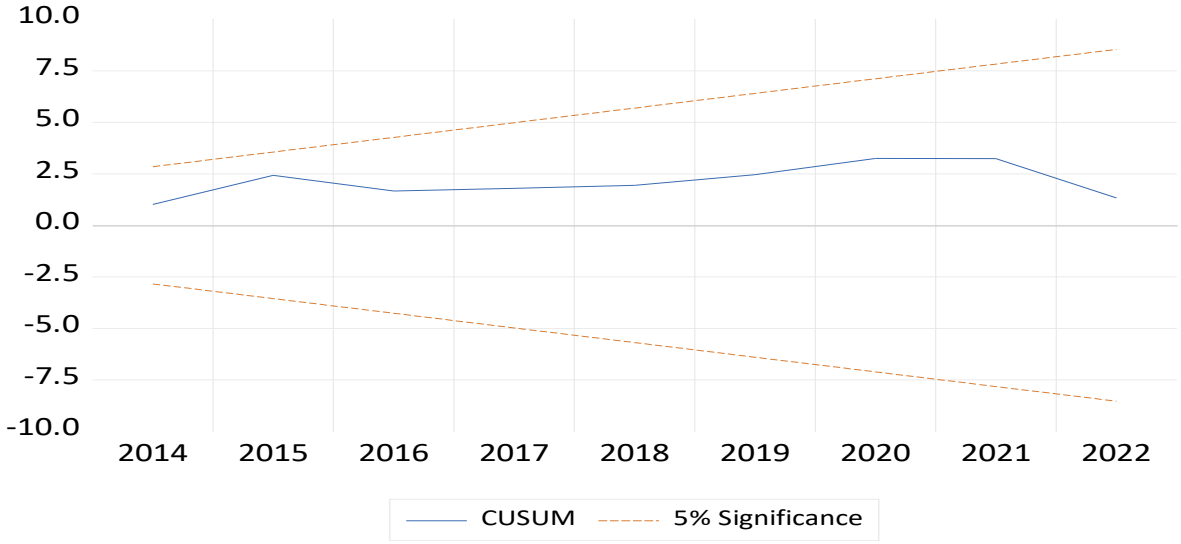

المصدر: مخرجات ***Eviews 10***

الشكل رقم (04): نتائج اختبار *CUSUM of squares*

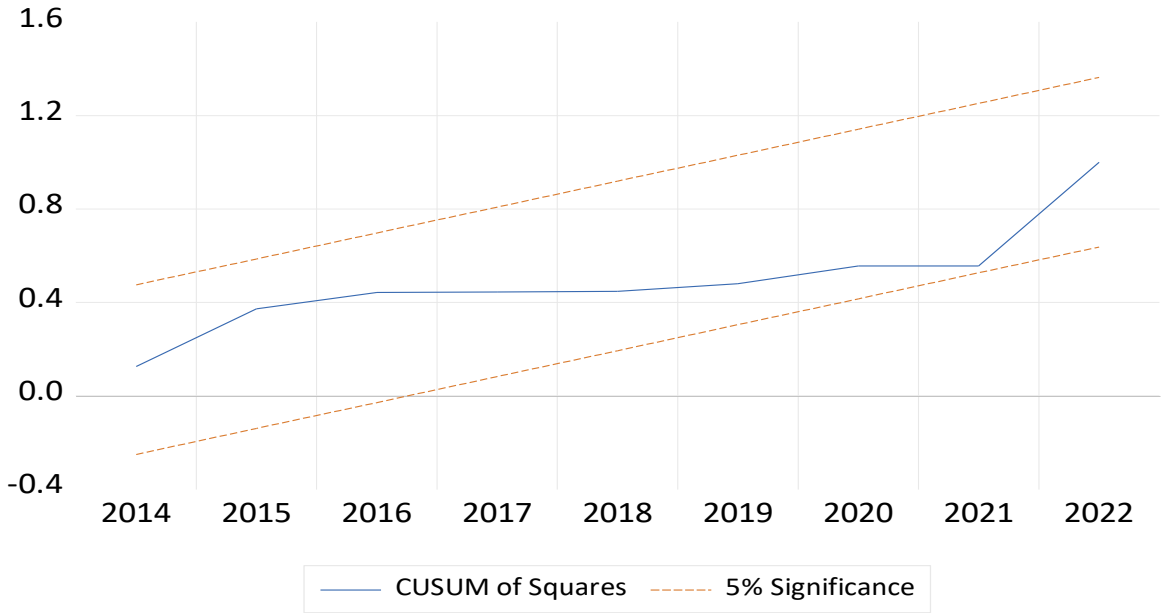

المصدر: مخرجات ***Eviews 10***

تؤكد نتائج اختبارات **CUSUM** و***CUSUM of Squares*** استقرار النموذج الهيكلي، حيث بقيت قيم الاختبارات ضمن حدود الثقة **5%** طوال الفترة **(2004-2022)**. يظهر هذا ثباتاً في العلاقات الاقتصادية المقدرة دون تأثر بالصدمات أو التقلبات، مما يعزز مصداقية النتائج ويغني عن الحاجة لتعديل النموذج. تتوافق هذه النتائج مع اختبارات الارتباط التسلسلي وتجانس التباين السابقة، لتؤكد بشكل جماعي متانة النموذج وملاءمته للتحليل والسياسات الاقتصادية.

د. تحليل معادلة الاجل الطويل *(Long-run Levels Equation)*: يعرض الجدول معادلة الاجل الطويل التي تمثل العلاقة طويلة الأجل بين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (**SOCIAL**) والمتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة.

ذ.

الجدول (11): نتائج الأجل الطويل

Levels Equation *Case 2: Restricted Constant and No Trend*				
Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
PRIVATE	80.46481	25.78182	3.120991	0.0123
ATMS	-0.006158	0.003911	-1.574471	0.1498
CBB	0.016311	0.020175	0.808486	0.4397
C	-14.45595	23.61365	-0.612186	0.5556

المصدر: مخرجات ***Eviews 10***

القيمة التفسيرية العامة للنموذج: رغم أن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة جاءت منطقية من حيث اتجاه التأثير الاقتصادي المتوقع، إلا أن القيم الاحتمالية***(P-values)***لجميع المتغيرات تتجاوز مستوى الدلالة الإحصائية المقبول **(5%).** هذا يعني أن النموذج لا يُظهر دلالة إحصائية قوية للعلاقات المقدّرة في الأجل الطويل، وهو ما يُضعف الثقة في التفسيرات الكمية لهذه التأثيرات ضمن هذا السياق الزمني.

تحليل المتغير التابع (SOCIAL): كون المتغير التابع يمثل البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، فإن ضعف دلالة بعض المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الاجتماعية على المدى الطويل قد يعود إلى عدة اعتبارات هيكلية، منها:

- قد لا تكون السياسات المالية والتمويلية موجهة بشكل كافٍ لدعم المبادرات والبرامج التي تُعزز البعد الاجتماعي بشكل مباشر.
- غياب حوافز مالية واضحة تربط التطور المالي بتحسين الأداء الاجتماعي، ما يُضعف القنوات التي يمكن من خلالها التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر.
- قد تكون هناك عوامل أخرى غير مالية ذات تأثير أكبر على البعد الاجتماعي في الجزائر، مثل السياسات الحكومية، الاستقرار السياسي، أو التغيرات الديموغرافية.

تفسير إشارات المعاملات (مع الأخذ في الاعتبار الدلالة الإحصائية):

معلمة نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (PRIVATE): لها علاقة موجبة ومعنوية عند **5%**في الأجل الطويل مع المتغير التابع معدل البطالة (البعد الاجتماعي **SOCAIL**) ، حيث عند زيادة PRIVATE ب 1 % سيؤدي الى زيادة معدل البطالة ب: 1**80.4648 %** ، وهي غير ، رغم كونها تبدو للوهلة الأولى غير موافقة مع التوقعات النظرية التقليدية التي تربط بين توسّع الائتمان الخاص وتحسين التوظيف، إلّا أنها يمكن تفسيرها وفق عدد من الاعتبارات الهيكلية والاقتصادية المتعلقة بالسياق الاقتصادي محل الدراسة.

أولاً، يشير هذا الارتباط الإيجابي إلى أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لا يُوظَّف بالضرورة في أنشطة إنتاجية مولّدة لفرص العمل، بل قد يتجه هذا الائتمان نحو قطاعات ذات طابع ريعي أو منخفض التشغيل مثل العقار، الأنشطة التجارية قصيرة الأجل، أو المضاربة المالية، ما يعني أن الزيادة في حجم الائتمان لا تُترجم إلى توسّع في الطاقة الاستيعابية لسوق العمل.

ثانياً، يمكن أن يعكس هذا الارتباط ضعف البنية الإنتاجية للقطاع الخاص، بحيث تكون المؤسسات الخاصة عاجزة عن تحويل التمويل إلى استثمارات حقيقية مستدامة، سواء بسبب ضعف الابتكار، ارتفاع المخاطر السوقية، أو محدودية القدرة التنافسية .في هذه الحالة، يصبح الائتمان أداة لتمويل العجز أو الاستهلاك بدل الاستثمار، وهو ما لا يساهم في خلق وظائف جديدة بل قد يزيد من هشاشة السوق الشغلية.

ثالثاً، يشير معامل التأثير المرتفع (80.4648%) إلى تعاظم أثر الائتمان الخاص في ظل غياب سياسات تشغيل فعالة، أي أنّ الاستفادة من التمويل تظل مركّزة في فئات محدّدة أو مؤسسات ذات طابع احتكاري، في حين يبقى سوق العمل غير مرن وغير قادر على استيعاب قوة العمل الجديدة، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة بدل الحد منها.

- **معلمة (ATMS):** لها علاقة عكسية غبر معنوية عند 5% مع معدل البطالة (البعد الاجتماعي SOCAIL) حيث عند زيادة ATMS ب 1 % سيؤدي الى نقصان معدل البطالة ب (0.006158–%) ، في حال تحققت الدلالة، قد يشير ذلك إلى أن زيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي يؤدي الى التأثير في البعد الاجتماعي اي نقصان معدل البطالة .
- معلمة (CBB) لها علاقة موجبة غير معنوية عند 5% مع معدل البطالة (البعد الاجتماعي) ، حيث عند زيادة معلمة CBB ب 1 % سؤدي الى زيادة معدل البطالة بـ: (0.016311%)، بما ان العلاقة غير دالة احصائيا(P–value=0.4397) هذا يعني عدم وجود اثر من الناحية الإحصائية ، في حال تحققت الدلالة، يمكن تفسير ذلك بأن زيادة عدد فروع البنوك التجارية قد تسهم في زيادة معدلات البطالة على حسب النتيجة المحققة يُمكن تفسير هذه النتيجة بأن عدد الفروع البنكية، رغم دوره في توسيع الخدمات المالية وتسهيل الوصول إلى الائتمان، يمثل جزءًا محدودًا من سوق العمل، وبالتالي فإن تأثيره المباشر على البطالة قد يكون ضعيفًا وغير محسوس، كما أن التباين في توزيع الفروع وأنشطتها الاقتصادية المختلفة قد يؤدي إلى إخفاء أي تأثير محتمل على البطالة في البيانات المستخدمة. ورغم عدم دلالة العلاقة، تظل هذه النتيجة مفيدة من الناحية النظرية، حيث تشير إلى أن توسع البنوك قد يكون له آثار غير مباشرة على سوق العمل، مما يستدعي إجراء مزيد من الدراسات باستخدام بيانات أكبر وأكثر تفصيلًا لتحديد الأثر المحتمل بدقة أكبر.

ر. **معادلة تصحيح الخطأ (ECM *Regression*):** يعرض الجدول التالي قيمة معامل تصحيح الخطأ**(ECM)** ، المعروف أيضًا ب(1-)***CointEq***تعد هذه القيمة حاسمة في فهم سرعة تعديل النموذج في الأجل القصير للعودة إلى حالة التوازن طويل الأجل بين المتغيرات.

الجدول (12): نتائج الأجل القصير و معادلة تصحيح الخطأ (ECM *Regression*)

ECM Regression *Case 2: Restricted Constant and No Trend*				
Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
D(PRIVATE)	4.759087	9.854368	0.482942	0.6407
D(PRIVATE(-1))	-37.67611	12.27093	-3.070356	0.0133
D(ATMS)	0.001082	0.000985	1.098988	0.3003
CointEq(-1)	-0.802506	0.163865	-4.897349	0.0009

المصدر: مخرجات ***Eviews 10***

معامل تصحيح الخطأ((CointEq(-1)) :

- سجّل معامل تصحيح الخطأ**((CointEq(-1)**قيمة**0.802506-** هذه القيمة سالبة كما هو متوقع في نماذج**ECM** ، مما يشير إلى وجود ميل نحو العودة إلى التوازن طويل الأجل بعد حدوث أي اختلالات.
- الأهم من ذلك، أن القيمة الاحتمالية**(P-value = 0.0009)** معنوية جدًا عند مستويات الدلالة **5%** وحتى **1%**، وهذا يؤكد إحصائيًا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في هذا النموذج.

تشير القيمة المطلقة لمعامل سرعة التكيف (0.802506)إلى سرعة تصحيح عالية جدًا تبلغ حوالي 80.25%، ما يعكس قدرة المتغير التابع، معدل البطالة (البعد الاجتماعي)، على الاستجابة بسرعة للتغيرات أو الاختلالات وإعادة نفسه إلى مساره طويل الأجل بعد أي صدمة. وبحسب هذه القيمة، يمكن تقدير مدة التصحيح بحوالي 1.25فترة، أي أنه خلال سنة واحدة تقريبًا يتم تصحيح حوالي 80% من الاختلالات .

تحليل المتغيرات المستقلة في الأجل القصير:

- معلمة D(PRIVATE لها علاقة موجبة غير معنوية 5%وغير موافقة للنظرية الاقتصادية في الأجل القصير مع معدل البطالة ، حيث عند زيادة معلمة PRIVATE ب 1 % سيؤدي الى زيادة معدل البطالة ب (%**4.759087**) ولكنه غير ذي دلالة إحصائية **(P-value = 0.6407)** هذا يعني أن التغيرات الفورية في الائتمان الموجه للقطاع الخاص لا تُحدث تأثيرًا معنويًا على المتغير التابع في الأجل القصير.
- معلمة **((D(PRIVATE(-1)** (الفرق الأول للائتمان الموجه للقطاع الخاص بتباطؤ فترة واحدة)**:**لها علاقة عكسية ومعنوية **5%** مع معدل البطالة (البعد الاجتماعي **SOCAIL**) ، حيث عند**((D(PRIVATE(-1** **ب 1 %** سيؤدي الى نقصان معدل البطالة (البعد الاجتماعي)ب **37.67611%**وهو تاثير إيجابي على هذا البعد ، هذا يشير إلى أن التغيرات في الائتمان الموجه للقطاع الخاص في الفترة السابقة على المتغير التابع (معدل البطالة)في الأجل القصير قد يفسر هذا بأن الزيادة في الائتمان في الفترة السابقة قد تؤدي إلى التقليل من معدل البطالة.
- معلمة **D(ATMS)** (الفرق الأول لعدد أجهزة الصراف الآلي): لها علاقة موجبة وغير معنوية عند **5%** ، حيث عند زيادة معلمة **D(ATMS)** ب **1 %** سيؤدي الى زيادة معدل البطالة ب **(0.001082%)** ولكنه غير ذي دلالة إحصائية-P) ***value =0.3003***)هذا يشير إلى أن التغيرات اللحظية في عدد أجهزة الصراف الآلي ليس لها تأثير معنوي على المتغير التابع في الأجل القصير.

الاستنتاج العام:

معامل تصحيح الخطأ **(ECM)** سالب وذو دلالة إحصائية عالية هذا يُقدم دليلًا قويًا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ومستقرة بين المتغيرات المدروسة، ويُشير إلى أن النموذج يتكيف بسرعة للعودة إلى هذا التوازن .

تشير النتائج إلى تفاوت تأثير مؤشرات الشمول المالية على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بين الأجل الطويل والأجل القصير. في الأجل الطويل اذ يرتبط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص **(PRIVATE)** بشكل إيجابي ومعنوي مع معدل البطالة، بينما تأثير أجهزة الصراف الآلي **(ATMS)** وعدد فروع البنوك التجارية **(CBB)** ضعيف وغير معنوي، مما يشير إلى محدودية قدرة مؤشرات الشمول المالي ة على التأثير المباشر على البُعد الاجتماعي (معدل البطالة)

أما في الأجل القصير، فإن زيادة الائتمان في الفترة السابقة ***((PRIVATE(-1))*** تقلل البطالة بشكل معنوي، ويُظهر معامل تصحيح الخطأ ***((CointEq(-1))*** سرعة عالية للعودة إلى التوازن **(~80%)**، ما يعكس قدرة النظام على تعديل الاختلالات بسرعة بعد أي صدمة. تعكس هذه النتائج الحاجة إلى سياسات مالية وزمنية متكاملة لتحقيق تأثير ملموس ومستدام على البعد الاجتماعي.

2.7. مناقشة النتائج:

أ. تحليل الاقتصادي للأجل الطويل:

- **PRIVATE الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:**

○ العلاقة الموجبة والمعنوية مع معدل البطالة **(+80.46%)** قد تبدو غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية التقليدية التي تربط توسع الائتمان بخلق فرص العمل.

○ التفسير الاقتصادي: جزء كبير من التمويل قد يذهب إلى أنشطة منخفضة التشغيل، مثل العقار، الأنشطة التجارية قصيرة الأجل، أو المضاربة المالية، بدلاً من القطاعات الإنتاجية.

○ يشير هذا إلى ضعف قدرة القطاع الخاص على تحويل التمويل إلى استثمارات مستدامة تخلق فرص عمل جديدة.

- **ATMS أجهزة الصراف الآلي:**

○ التأثير العكسي غير المعنوي **(-0.006%)** يعكس أن توسيع البنية التحتية للخدمات المصرفية لا يترجم تلقائيًا إلى تحسين البعد الاجتماعي أو تقليل البطالة.

○ دلالة اقتصادية: زيادة انتشار أجهزة الصراف تسهّل الوصول إلى الخدمات المالية لكنها لا تؤثر بشكل مباشر على سوق العمل.

- **CBB عدد فروع البنوك التجارية**

○ العلاقة الموجبة غير المعنوية **(+0.016%)** تشير إلى محدودية الأثر المباشر لتوسع الفروع على تشغيل الأيدي العاملة، وقد يرتبط التأثير أكثر بالأنشطة المالية والخدماتية المحدودة التشغيل.

الخلاصة الاقتصادية للأجل الطويل:

- السياسات المالية الحالية تُسهم بشكل محدود في تحسين البعد الاجتماعي، ولا تؤدي مباشرة إلى خفض البطالة.
- هناك حاجة إلى توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية والمشاريع المولِّدة للوظائف.

2. التحليل الاقتصادي للأجل القصير *(ECM Regression)*

- ***CointEq(-1)* (-0.8025):**

○ القيمة السالبة والمعنوية تدل على وجود ميل قوي للنظام المالي والاجتماعي للعودة إلى التوازن بعد الصدمات.

○ السرعة العالية (~**80%** خلال سنة) تعكس قدرة البنية الاقتصادية على تعديل الاختلالات بسرعة، وهو مؤشر على مرونة السوق المالي والاجتماعي في الأجل القصير.

- ***D(PRIVATE):***

○ العلاقة الموجبة غير المعنوية **(+4.76%)** تعكس أن التغيرات اللحظية في الائتمان لا تُحدث تأثيرًا ملموسًا على البطالة، ربما بسبب بطء ترجمة التمويل الجديد إلى استثمارات فعلية.

- ***D(PRIVATE(-1)):***

○ العلاقة العكسية والمعنوية **(-37.68%)** تشير إلى أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص في الفترة السابقة يقلل البطالة، ما يؤكد أن التمويل يحتاج وقتًا ليترجم إلى نتائج اجتماعية ملموسة.

○ دلالة اقتصادية: الاستثمار في القطاع الخاص له أثر مؤجل على سوق العمل، ويعتمد على قدرة المؤسسات على تحويل التمويل إلى وظائف حقيقية.

- ***D(ATMS):***

○ العلاقة الموجبة غير المعنوية **(+0.001%)** تعكس أن التغيرات اللحظية في أجهزة الصراف لا تؤثر اقتصاديًا على البُعد الاجتماعي، وهو منطقي إذ أن عدد الأجهزة ليس العامل المحدد لتشغيل الأيدي العاملة.

الخلاصة الاقتصادية للأجل القصير:

- الائتمان للقطاع الخاص يؤثر إيجابيًا على تقليل البطالة لكن بعد فترة زمنية، ما يبرز أهمية السياسات المالية المتدرجة والزمنية.
- البنية التحتية المالية مثل أجهزة الصراف والفروع البنكية لها دور محدود في الأجل القصير، وتتركز أهميتها في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وليس خلق فرص عمل مباشرة.

3.الاستنتاج الاقتصادي العام

1. تأثير المتغيرات المالية على البعد الاجتماعي محدود في الأجل الطويل، ما يعكس ضعف ترجمة التمويل إلى نتائج اجتماعية ملموسة.
2. التأثير يظهر في الأجل القصير بشكل مؤجل***((PRIVATE(-1)*** ، مما يبرز دور الزمن في تأثير السياسات المالية على البطالة.
3. سرعة التكيف العالية ((1-)***CointEq***) تعكس مرونة الاقتصاد وقدرته على تعديل الاختلالات بسرعة بعد الصدمات.
4. توصية اقتصادية :توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية، وتحسين كفاءة استخدام الائتمان، واعتماد سياسات مالية وزمنية متكاملة لتعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

استنادًا إلى نتائج النموذج القياسي المقدّر باستخدام منهج**ARDL**، إضافةً إلى اختبارات التكامل المشترك وتحليل معادلة المستويات وآلية تصحيح الخطأ، يمكن تقديم تحليل اقتصادي ضمن إطار مناقشة النتائج. يهدف هذا التحليل إلى اختبار الفرضية الأولى التي مفادها:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في المدى القصير والطويل، للشمول المالي على تحقيق البعد الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2004- 2023"

ج. التحقق من الفرضية: يمكن القول إن الفرضية التي تنص على وجود أثر معنوي بين الشمول المالي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تم إثباتها جزئيًا، وبشكل خاص في الأجل الطويل من خلال متغير**PRIVATE**في المقابل، كانت التأثيرات في الأجل القصير محدودة وغير مستقرة، مع ظهور أثر سلبي للتغيرات المتأخرة في التمويل الخاص. تعكس هذه النتائج ضعفًا في استهداف الفئات الاجتماعية من خلال أدوات الشمول المالي، ما يبرز الحاجة إلى سياسات مالية أكثر توجيهًا نحو الأثر الاجتماعي، وضمان استدامة العدالة الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر الشمول المالي على البعد الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة **(2004–2022)** بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(**ARDL**) توصلنا إلى أن العلاقة بين المتغيرات المالية والاجتماعية ليست موحدة أو خطية، بل تختلف باختلاف طبيعة المؤشر المالي والأفق الزمني ، ففي ضوء النتائج المستخلصة، يمكن الاستنتاج أن تأثير المتغيرات المالية على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يختلف بين الأجل الطويل والأجل القصير. فبينما يظهر الأجل الطويل محدودية في القدرة على التأثير المباشر، خاصة فيما يتعلق بتقليل البطالة، فإن الأجل القصير يكشف عن أثر إيجابي ملموس للائتمان الموجه للقطاع الخاص بعد فترة زمنية، مما يعكس طبيعة مؤجلة لتأثير السياسات المالية على البعد الاجتماعي. كما تؤكد سرعة تصحيح الاختلالات في الأجل القصير على مرونة النظام الاقتصادي وقدرته على العودة إلى التوازن بعد الصدمات. وتشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى سياسات مالية وزمنية متكاملة تُركز على توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية، ودعم الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة لتحقيق تأثير مستدام وواضح على سوق العمل والمجتمع

.وانطلاقًا من هذه النتائج، فإن تعزيز الأثر الاجتماعي للشمول المالي يتطلب إعادة توجيه السياسات المالية لتخدم بشكل مباشر أهداف الإدماج الاجتماعي، من خلال تشجيع البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الاجتماعي، وتوسيع قاعدة الخدمات المالية في المناطق الريفية والمحرومة، إضافة إلى توفير حوافز مؤسساتية وتشريعية تعزز الشمول المالي للفئات الهشة.

وفي هذا السياق، تقترح الدراسة جملة من التوصيات، أهمها:

- العمل على رقمنة الخدمات المالية لتوسيع الوصول إلى الشرائح غير المشمولة، خاصة في المناطق النائية؛
- تشجيع الابتكار المالي عبر الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الهاتف لتعزيز الإدماج الاجتماعي؛
- تخفيض تكاليف الحصول على الخدمات المالية بما يضمن استفادة الفئات محدودة الدخل؛
- تعزيز الثقافة المالية من خلال برامج توعوية تساعد الأفراد على الاستخدام الأمثل للخدمات البنكية؛
- توسيع الشراكات بين القطاع المالي والمؤسسات الاجتماعية لتمويل مشاريع موجهة لخفض البطالة وتحسين الخدمات الأساسية.

قائمة المراجع:

B

1. رفيق نـــــزاري ، سبرينة مناع ، و محمدموفق بشر . (2022). ديناميكية الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة من خلال برنامج كفاءة الطاقة المتجددة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد18(العدد 28)، الصفحات 75-88.

2. أبو بكر جمعة عويطيل، الصديق سالم اقنيبر ، و امحمد عمر ابوسيف. (2020). الصعوبات التي تواجه المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية دراسة حالة: الشركة الأهلية المساهمة للأسمنت. المؤتمر الدولي حول: الأهداف العالمية للتنمية المستدامة: الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل. ليبيا: جامعة المرقب.

3. رشيد خميلي. (2022). واقع وآفاق الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11 (العدد 02)، الصفحات 13-30.

4. سعيدة طيب. (2015). المنطقة الصناعية للمدينة الجديدة حاسي مسعود كنموذج للتنمية المستدامة. الملتقى الوطني: تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية الـ م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والأفاق والتجارب الناجحة. قالمة : جامعة 8 ماي 1945.

5. شوقي حفياني، و عبد الكريم كيبش. (2022). دور الأمن الغذائي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 23(العدد 01).

6. عبد الرؤوف بلكوش، و محمد بلعربي. (2019). دور الطاقة المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المغاربية: مع الإشارة إلى التجارب الدولية الرائدة. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10(العدد 01)، الصفحات 365-394.

7. عبد القادر دبوش، و نورة بيري. (2023). دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة قياسية للفترة 2011-2021. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08(العدد 01)، الصفحات 157-174.

8. محسن إبراهيم أحمد. (2023). دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق. مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 09(العدد 01)، الصفحات 109-122.

9. مصطفى كافي. (2017). التنمية المستدامة (الإصدار 1). عمان، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

10. نوال شنافي، و رابح خوني. (2020). التنمية المستدامة: فلسفتها وأدوات قياسها. مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 03(العدد 01)، الصفحات 67-78.

11. هشام مصطفى محمد سالم الجمل. (2022). الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر. مجلة كلية الشريعة والقانون طانطا، المجلد 37(العدد 03)، الصفحات 503-396.

12. هيفاء عبد الامير محمد علي. (2023). استراتيجية الشمول المالي لتحقيق الكفاءة والفاعلية للمصارف العراقية بحث استطلاعي للمصارف العراقية مصرفي الرافدين والرشيد. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(العدد 73)، الصفحات 141-159.

13. وسام بوزيان، ميلود وافي، و ايمان سعيد. (2023). واقع وتحديات الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية. مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، المجلد 04(العدد 01)، الصفحات 682-699.

14. يمينة شايب. (2022). التعليم المالي كأداة لتعزيز الشمول المالي لتحقيق المالي أهداف التنمية المستدامة. مجلة معارف، المجلد 17(العدد 01)، الصفحات 472-491.

پوختە:

ئەم توێژینەوەیە ئامانجی شیکردنەوەی کاریگەرییەکانی گشتگیری دارایی لەسەر ڕێژەی بێکاری (ڕەهەندی کۆمەڵایەتی) لە جەزائیر لە ماوەی 2004-2022، بە بەکارهێنانی مۆدێلی دواکەوتنی دابەشکراوی (ARDL) بۆ پێوانەکردنی پەیوەندییەکە لە هەردوو کورتخایەن و درێژخایەندا. توێژینەوەکە دوو میتۆدۆلۆژی بەکارهێناوە: ڕێبازێکی وەسفکەر بۆ پێداچوونەوە بە ئەدەبیاتی تیۆری سەبارەت بە گشتگیری دارایی و گەشەپێدانی کۆمەڵایەتی، و ڕێبازێکی چەندایەتی کارپێکراو بە بەکارهێنانی زانیارییەکانی بانکی جەزائیر و بانکی نێودەوڵەتی. ئامرازە ئامارییەکانی وەک تاقیکردنەوەی سەقامگیری، تاقیکردنەوەی سنوورەکان بۆ هاویەکگرتن، مۆدێلی درێژخایەن و ECM (ڕێژەی ڕاستکردنەوەی هەڵە) بەکارهێنراون. ئەنجامەکان دەریانخست کە پەیوەندی نێوان گشتگیری دارایی و ڕێژەی بێکاری (ڕەهەندی کۆمەڵایەتی) یەکسان نییە. قەرزی درێژکراوە بۆ کەرتی تایبەت گرنگترین گۆڕاو بوو لە باشترکردنی نیشاندەری کۆمەڵایەتی (ڕێژەی بێکاری) لە درێژخایەندا، لە کاتێکدا کاریگەری لقەکانی بانک و ATM سنووردار و کەم بوو، لەگەڵ کاردانەوەی نەرێنی کورتخایەن لە گۆڕانکاری لەناکاو لە قەرزدا. هەروەها ECM پەیوەندییەکی هاوسەنگی درێژخایەنی نێوان گۆڕاوەکان و گەڕانەوەی خێرا بۆ هاوسەنگی دوای ناهاوسەنگی پشتڕاستکردۆتەوە. بە پشتبەستن بەم دۆزینەوانە، توێژینەوەکە پێشنیاری ئاراستەکردنەوەی سیاسەتە داراییەکانی کردووە بۆ خزمەتکردنی گشتگیری کۆمەڵایەتی لەرێگەی دیجیتاڵکردن و فراوانکردنی خزمەتگوزارییە داراییەکان بۆ ناوچە دوورەکان، هاندانی پارەدانی ئەلیکترۆنی و داهێنانی دارایی، کەمکردنەوەی تێچووی مامەڵەی بانکی بۆ گروپە کەمداهاتەکان، و پێشخستنی خوێندەواری دارایی و هاوبەشی نێوان کەرتی بانکی و دامەزراوە کۆمەڵایەتییەکان بۆ دابینکردنی دارایی بۆ کۆمپانیا بچووک و مامناوەندەکان (SMEs) و دامەزراوە کۆمەڵایەتییەکان لە کەمکردنەوەی بێکاری و باشترکردنی خزمەتگوزارییە سەرەتاییەکان.

کلیلە ووشە: گشتگیری دارایی، گەشەپێدانی کۆمەڵایەتی، یەکگرتنی دارایی ، جەزائیر

Abstract:

This study investigates the impact of financial inclusion on the social dimension of sustainable development in Algeria during the period 2004–2022. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed to examine both short- and long-term relationships. The research adopted two complementary approaches: a descriptive approach to review the theoretical and empirical literature on financial inclusion and social development, and an empirical quantitative approach based on data obtained from the Bank of Algeria and the World Bank. The methodology involved several econometric procedures, including unit root tests, the bounds test for cointegration, estimation of the long-run model, and the error correction mechanism (ECM). The results revealed that the relationship between financial inclusion and the social dimension is heterogeneous. Credit to the private sector was found to be the most influential variable in improving the social index—measured by the unemployment rate—in the long term. Conversely, the effects of bank branches and ATMs were limited and statistically insignificant, while abrupt fluctuations in credit exerted short-term negative effects. The error correction coefficient confirmed the existence of a long-run equilibrium relationship among the variables, with a relatively high speed of adjustment toward equilibrium after short-term deviations. Based on these findings, the study recommends reorienting financial policies to enhance social inclusion by promoting digital financial services, expanding financial access in remote areas, encouraging electronic payments and financial innovation, reducing banking transaction costs for low-income groups, and strengthening financial literacy. Furthermore, partnerships between the banking sector and social institutions should be fostered to finance small and medium-sized enterprises, thereby reducing unemployment and improving access to basic social services.

Keywords: Financial Inclusion, Social Development, ARDL Model, Algeria